قوم فى الذروة ...
وقوم فى الحضيض !..

للأستاذ عيسى متولى

لعل من أبرز مظاهر السيئة التى نلمسها فى مجتمعنا هذا التفاوت البعيد بين الأفراد ، والتباين الشاسع فى حياتهم ، والاختلاف البين فى كل ناحية من الحياة ، فبينا نرى طائفة ظفرت من العلم بقسط كبير ، وضربت بسهم وافر فى النبوغ فى دراسة شتى العلوم والفنون نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى ، مازالت تغط فى سبات الجهالة ، تجهل من الحياة أكثر مما تعرف ، حرمتها الظروف من العلم فلم تنل منه حظا ، أو كان حظها منه يسيرا .

وبينا نرى طائفة ترفل فى بحبوحة الرغد والثراء ، وتنعم بكل ما فى الحياة من ألوان السعادة والهناء تكاد تنصاب بالتخمة من فرط ما أصابته من خير ومن مال ، نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى ، ترزح تحت أعباء الفاقة وتئن أينا موجعا من فرط ما أصابها من وهن وإعياء ، تعانى مرارة الحرمان ، وتتضور جوعا لا تجد ما يقيم أودها ، ويدرأ عنها عوادى المرض ، ويهيئ لها أسباب العيش الرغيد .

وبينا نرى طائفة تملك الثروات الطائلة ، والضياع الكثير ، وتضع يدها على الممتلكات المتسعة ، نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى لا تملك شبرا واحدا من الأرض ، أو سهما من عقار ، تعتمد فى كسبها على مورد واحد ، تتركز عليه حياتهم ، يعيشون عيش الكفاف فاذا أصيب هذا المورد الأوحد بالعجز أو الضعف اضطربت حياتهم ، وهددتهم الفاقة ، وإن منعهم التعفف عن مد اليد للسؤال .

هذا التفاوت البعيد بين أبناء المجتمع الواحد تتمخض عن مآس اجتماعية واقتصادية ذات أثر عميق فى حياة الأمة ، نشهد اليوم ألوانا منها ، فهو باعث للأحقاد ، مثير للضغائن مفرق للقلوب ، محرض على الجريمة ، يثير فى النفوس المحرومة ثورة الحقد والكراهية للأثرياء الذين صرفتهم ثرواتهم عن التفكير فى شئون غيرهم من أبناء المجتمع الذين يعيشون فيه والذى هو مصدر ثرائهم ومنبع ثرواتهم فكل تفكيرهم ينحصر فى مضاعفة هذه الثروة والعمل على زيادتها ومن هنا تتولد الأثرة والأنانية وتتصادم الرغبات وتتنازع المجتمع قوتان : هذه جائعة تحاول أن تسيطر على كل شىء وتلك طامحة إلى خيراته أو مناع تصيبه ، هذه جشعة طامعة سلاحها القوة والجاه وعدتها المال والسلطان وتلك لا عدة لها ولا سلاح ، هذه قوية شديدة البأس زادها جبروت المال قوة وبطشا وتلك ضعيفة مغلوبة على أمرها أنهك التقتير قواها ومزق منها الأوصال ..

ولو أن هذا الثري الذي أوتي بسطة في الرزق صان حق الفقير الذي أمر الله به فأداه اليه طيبة نفسه تخفف عن كاهله بعض أعباء الفاقة ، ولأشعره أن هناك قلوبا تحنو عليه وتذكره ، وقد فرضت الزكاة ليعاون الغني الفقير فينزل له عن جزء يسير من ماله يكسب به ودّه ورضاه وعلى أساس هذا التعاطف تقوم المحبة المتبادلة بين أبناء المجتمع فلا أحقاد ولا ولا ضغائن ولكنهم حبسوا الزكاة وهضموا حق الفقير والمحروم وكدسوا الأموال والثروات وأودعوها الخزائن وأقاموا عليها من أنفسهم حراسا فلا انتفعوا بها ولا نفعوا .

إننا لا ننكر أن الله فضل بعض عباده على بعض في الرزق ولكن يجب ألا ننسى أن الله كذلك جعل من مال الغني الموسر حقا معلوما للسائل والمحروم وأوصى بالإحسان والتعاطف فنحن لا ندعو إلى إزالة الفوارق الطبيعية ولا الى تغيير شئ من نواميسها ولكنا ندعو إلى أداء حق الفقير تحقيقا للعدالة الاجتماعية التي ننشدها على وجه يقره الشرع والدين نطالب الأغنياء بحق الفقراء نطالب أصحاب الثروات بالزكاة نطالب صاحب الضياع الواسعة بأداء حق الفقير فلا تزخر موائده بألوان الطعام بينما يتضور جاره أو عامله الفقير جوعا يأكل الخبز الجاف مبللا بالدموع .

إن التضامن الاجتماعي لا يمكن أن يقوم إلا على هذه الأسس ، فتسود روح المحبة والتعاطف بين أبناء الأمة ، أغنيائها وفقرائها ، يعطف غنيهم على فقيرهم ، ويواسي قويهم ضعيفهم بهذا ، وبهذا وحده تقوى شوكة الأمة ، وتبرز شخصيتها ، وتنمي عناصرها وتزول آثار التفاوت البعيد بين طبقاتها ، وتكفل لها أسباب الاستقرار ، ويستتب بها الأمن ، وتتوطد العلاقات وتقوم المحبة بين الناس مقام القانون .

هذا هو التضامن الاجتماعي وهذه ثماره .

وتحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يقوم أول ما يقوم على رفع مستوى الطبقات الفقيرة فنهيء لها أسباب العيش ونمهد أمامها السبل لتظفر بحقها من العلم ، والصحة ، والمال ، وإذا أحجم الأغنياء عن أداء حقوق الفقراء وجب على أولى الأمر فرضها عليهم فرضا .

نعم لا بد من فرض ضريبة على الثروات تنتزعها الحكومة من أصحاب الثروات ورؤوس الأموال وتنفقها في مشروعات اجتماعية وخيرية يستفيد منها الفقراء ، فضريبة الزكاة التي فكر فيها بعض المصلحين وغيرها من الضرائب كفيلة بانتزاع حق الفقير من الغني ما دامت الضمائر قد أغلقت من يدها الزمام وغدت صماء كالحجارة لا يحركها دعاء ولا تستجيب نداء . انتزعوها بطريق الضرائب ، وأعطوها للفقراء .

خذوها منهم قسرا وإرغاما ، وأنشئوا بها مدارس للفقراء تنقنهم العلم ، ومستشفيات تعالج مرضاهم ، وملاجيء تؤويهم ، ومصانع تدر عليهم الرزق الشريف ، وتقيهم من التعطل أو التشرد .

إن العالم يتجه اليوم اتجاها جديدا ، وقد أدرك المصلحون أن تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكون أساس إصلاحهم ، والخطوة الأولى لتحقيق هذه العدالة هي رفع مستوى

الطبقات الفقيرة، وصيانة حق كل فرد من أبناء الأمة، وتهيئة أسباب الرزق له، والتدخل بين أصحاب العمل والعمال، وتحديد الأجور وتنظيم ساعات العمل، سجلت هذا وثيقة الأطلنطى، وإلى هذا أشار السير "ويليام بيفردج" فى تقريره الذى وضعه عن التضامن الاجتماعى، وبهذا نادى الزعماء والقادة فى مختلف المناسبات، ولعل خير ما نستشهد به ما جاء فى الرسالة السنوية التى وجهها الرئيس روزفلت الى مجلس الأمة الأمريكية، فقد بسط الرئيس الأمريكى فى هذه الرسالة مشروعا يكفل التضامن الاجتماعى وتوطيد دعائم السلام بعد الحرب، ويشمل هذا المشروع حقوقا خمسة :

الأول : حق الفرد فى الحصول على عمل نافع يعود عليه بالربح .

والعمل هو الوسيلة الوحيدة الى الكسب، وما من آفة أخطر على المجتمع من آفة التعطل، فالعمل يأتى فى مقدمة وسائل الضمان الاجتماعى .

الثانى : حق الفرد فى كسب ما يكفى نفقات طعامه وملبسه ورياضته .

وهذا حق طبيعى يجب أن يكفل لكل فرد فى المجتمع، لأن افتقار الفرد إلى هذه الضروريات قد يدفعه مكرها إلى الجريمة، أو التحايل على الوصول إلى المال، تحت وطأة العوز، وبدافع الحاجة .

الثالث، حق كل زارع فى الحصول على نصيبه مما ينتج .

لأن الزارع أو المنتج إذا لم يصب حظا من حاصلاته وانتاجه فترت همته، وانصرف عن عمله وتهاون فيه، لأنه يعمل لغيره، ويكد ليجنى غيره ثمرة كده .

ولعل فلاحنا المصرى، أصدق مثل تستطيع أن نسوقه فى هذه المناسبة؛ فهو لا يفوز من حاصلات أرضه إلا بالقدر اليسير، بينما يستولى صاحب الأرض على المحصول كله . فهذا الفلاح الذى يعمل فى الأرض ويخرج منها ذهبا، يحرم مما أنتجته سواعده، وإن ظفر بشىء فالبخس القليل .

الرابع : حق كل رجل من رجال الأعمال التحرر من المنافسة غير الشريفة، ومن سيطرة الاحتكار .

ولا يخفى أثر الاحتكار من الناحية الاقتصادية، فالاحتكار معناه استفادة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة على حساب الشعب، ومن دماء الشعب، وفى هذا ما فيه من غبن يتنافى مع أبسط قواعد الاقتصاد، ومبادئ العدالة .

الخامس : حق كل أسرة فى أن يكون لها منزل محترم .

وذلك لأن من مجموع هذه الأسر تتكون "الأمة" وبرقى الأسرة ترقى الأمة، فالعناية بالأسرة معادلة العناية بالأمة بأسرها، فهى "الوطن الأصغر" الذى يتألف من مجموعه "الوطن الأكبر" .

هذه هى الحقوق الخمسة التى تضمنها مشروع لوئيس روزفلت ، وإذا حاولنا تلخيص مشروع بيفردج وجدنا أنه يرمى الى هذه الأهداف بعينها ، فالضمان الاجتماعى الذى أشار إليه بيفردج فى تقريره لا يقوم إلا على هذه الأسس التى رسمها عامل أمريكا فى مشروعه ، والتى تقوم على رفع مستوى معيشة الأفراد ، وتخفيف أعباء الفاقة عن كواهلهم ، ولا شك أنه إذا قامت صروح العالم الجديد على هذه الأسس العادلة ، فإنه سيكون عالما سعيدا ، ينعم أهله بالرشد ، والخير ، والهناء .

هذه بعض برامج الإصلاح التى تنوى أن تأخذ بها دول الغرب بعد الحرب ، ومما يزيدنا تفاؤلا بالمستقبل أننا نلمس فى مصر اتجاهات جديدة ترمى الى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأول هذه الاتجاهات مشروع تعميم المجانية فى المدارس الابتدائية ، إذ سيتيح هذا المشروع لكل فرد أن ينال نصيبه من التعليم ، فلا يوصد باب العلم فى وجه طالب لا يملك نفقات التعليم ، فكلهم أبناء وطن واحد ، يجب أن يتساووا فى الحقوق كما تساووا فى الواجبات ، وشتان بين جيل محروم من العلم وجيل مسلح بسلاح العلم والأخلاق ، وإننا نأمل أن يكون لهذا المشروع القومى الجليل أثره فى محاربة الأمية ، ونشر نور العلم فى ربوع هذا الوادى ، فترتفع نسبة التعليم عندنا الى الحد الذى يليق بمكانتنا كأمة تتبوأ مكان الصدارة من أمم الشرق ، وتتزعم الأقطار العربية .

ومن بين المشروعات التى ترمى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مشروع تحديد الملكية الزراعية ، الذى أقرته لجنة الاقتراحات بمجلس الشيوخ ، ويتلخص هذا المشروع فى تحديد ملكية كل فرد للأراضى الزراعية ، بوضع حد أقصى للملكية فلا يزيد ما يمتلكه الفرد عن خمسين فدانا ، ولا يجوز أن تنتقل اليه ملكية أراضى زراعية جديدة ، ويلغى كل عقد يبرم بعد تجاوز هذا الحد ، ما عدا الأراضى التى تؤول إلى الأفراد عن طريق الميراث ، ولا شك أن الفكرة التى أوحت بهذا المشروع فكرة جميلة ، إذ سيكون عاملا قويا على وقف الزيادة المطردة فى الملكيات الكبيرة ، ومحو التفاوت الفاحش الذى نعانى اليوم آثاره ، كما أن نجاح هذا المشروع سيقترن حتما بنجاح التعاون الزراعى الذى ننشده وندعو اليه ، لأن انتشار الملكيات الصغيرة سيساعد بطبيعة الحال على انتشار التعاون الزراعى ، وسيتيح لريفنا المحروم من التعاون الفرصة لحياة جديدة فيها رفاهيته ، وفيها رخاؤه .

كما أن هناك اتجاهات أخرى ، منها ماهو فى دور التنفيذ ، ومنها مالم يزل فى دور التفكير ، كمشروع تعديل نظام الضرائب وجعلها صعودية يعفى منها أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، وتجبى بنسبة رأس مال الفرد أو دخله ، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضل هذا المشروع فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

وانصاف طوائف الموظفين والعمال وتحديد أجورهم معناه رفع مستوى السواد الأعظم من الشعب وتحسين حالته المالية .

ولوزارة الشؤون الاجتماعية فى هذا المضمار جهود مشكورة ، فقد أعدت قوانين العمل وساعدت على انشاء النقابات والجمعيات التعاونية ، وساهمت فى مكافحة الأمية ، وتنظيم الاحسان ، وعلاج مشاكل الأسرة ، ومد يد المساعدة الاجتماعية للأسر التى أخنى عليها الدهر ، وكل هذه المشاريع الجليلة التى ساهمت بها الوزارة كنا نحس بحاجتنا اليها قبل ظهور وزارة الشؤون ، والمستقبل كفيل بابراز هذه الجهود ، وازدهارها ، فتؤتى ثمارها ، وتعمل على إقامة مبادئ العدالة الاجتماعية .

أعود بعد ذلك فأقارن بين حالنا الاجتماعى بالأمس ، وما سيكون عليه حالنا فى الغد ، فأجد البون شاسعا بين العهدين . . فالماضى محفوف بالأخطاء والمساوىء ، اضطرب فيه ميزان العدالة الاجتماعية بسبب التفاوت الفاحش بين الافراد : فقوم فى الذروة وقوم فى الحضيض ، وكيف يستقيم ميزان العدالة الاجتماعية بين كفتين إحداهما طافحة راجحة ، والأخرى خاوية فارغة . . وأية قسمة هذه ؟ . . إنها ورب لقسمة ضيزى .

أما الغد فكفيل بتدارك أخطاء الماضى وتجنبها ، كفيل باقامة العدالة الاجتماعية على أسس صالحة قوية ، كفيل برفع مستوى الطبقات الفقيرة ومحاربة الجهل والفقر والمرض وقد شاهدنا اليوم بوادر هذه النهضة الاجتماعية .

ولا أريد أن أختم كلمتى قبل أن أسجل أمنية طالما جاشت بنفسى ، تدخل فى حدود العدالة الاجتماعية ، وهى جعل الخدمة العسكرية إجبارية على كل فرد ، فلا يتخلص منها ابناء الأغنياء لأنهم يملكون رسم الجندية ، وتقتصر الخدمة العسكرية على الفقراء لا لشىء إلا لأنهم لا يملكون رسم الجندية ، فنحن ننظر إلى الخدمة العسكرية بمنظار أسود ، ونعتبرها لونا من الذلة ، والمهانة ، وهى فى الواقع رمز الوطنية الصادقة ، وعنوان الفخار القومى بأسمى معانيه .

إن أملنا فى الغد لكبير ... وإيماننا بالله وبالمستقبل يسمو فوق كل إيمان ... يزيد هذا الأمل قوة ، ويضاعف ذلك الإيمان نورا ، ما نشاهده اليوم من اتجاهات جديدة ترمى إلى إقامة صروح العدالة الاجتماعية بين الأفراد ، وصيانة الحقوق الفردية ، وإحاطتها بسياج من العزة والكرامة ، فيزول هذا التفاوت الفاحش بين أبناء المجتمع الواحد ، فلا نرى قوما فى الذروة ، وأقواما فى الحضيض ! ...

وإن غدا لناظره لقريب !

عيسى منولى
بك مصر

تم طبع هذه المجلة فى يوم ١٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ (١٠ من يونيه سنة ١٩٤٤)
مدير المطبعة الأميرية
محمد بكرى